

٣—كلام العرب

اما العرب المحتاج بهم فقد عرفت من هم في القسم الثالث من هذا البحث باسهاب فلا نعید منه هنا شيئاً ، فقد اقتصر العلماء على تدوين كلام القبائل الضاريين في وسط الجزيرة: كأسد وقيس وتميم وهذيل ، والذي دون منه كلام لبعض افراد منهم . فاذا نسبت هؤلاء الافراد الى قبائلهم ، ثم نسبت هذه القبائل القليلة الى قبائل العرب عامة، عرفت صدق اي عمرو بن العلاء وصحة مذهبة حين قال :

ما انتهى اليكم مما قالت العرب إلا أقواء ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم
علم وشعر كثير^(١) .

ومن ينعم النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظاً في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة ، ويجد النحاة يكادون يقتصرن على الشعر . وزادت عنائهم بالشواهد الشعرية مع الزمن ؛ حتى « كان أبو مسحل

(١) في طبقات فحول الشعراء لابن سلام : قال عمر بن الخطاب « كان الشعر علم لم يكن لهم علم أصح منه » ، فبفاء الاسلام فتشاغلت عنه العرب وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولهت عن الشعر وروايته فلما كثُر الاسلام ، وجاءت الفتوح واطمأنَت العرب بالأمسار ، راجعوا رواية الشعر فلم يُؤولوا الى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب ، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل . فحفظوا ذلك وذهب عليهم منه كثير . اهـ ص ٢٢ طبعة دار المعارف بشرح محمود محمد شاكر

يروي عن علي بن المبارك الأحرن أربعين ألف بيت شاهد في النحو^(١)، بل كان أبو بكر الأنباري (-٣٢٨) يحفظ فيها ذكر ثلاثة ألف بيت شاهد في القرآن الكريم^(٢). ونحن إن قابلنا الشواهد النثوية عند هؤلاء وأولئك بالشواهد الشعرية وجدناها ضئيلة جداً ، فإذا أضفت إلى ذلك كله ، حملهم على الضرورة الشعرية كل شعر لم ينطبق على قواعدهم ومقاييسهم^(٣) التي بُنوا على استقراء ناقص جداً ، عرفت أن أساس تلك القواعد والقوانين غير متين من الناحية النظرية على الأقل .

(١) بغية الوعاة ص ٢٨٢ ، ٣١٨ ، ٣٣٤ .

(٢) طبقات الحنابلة ص ٣٢٨

(٣) بل كان بعض قدماء النحاة لا يستشهد بشعر جرير والفرزدق والخطل ولا يتورع عن تلخينهم فيها لainطبق على قواعدهم. هذا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وهو مولى يلحن الفرزدق في قوله :

مستقبلين شمال الشام تضربنا بجاصب من ندبقطن منشور
على عماقنا تلقى ، وأرحلنا على زواحف ترجى ، منها رير
ويقول له : « الا قلت : على زواحف ترجيها محاسير » فيغضب الفرزدق
فائلداً واهه لأهجونك ببيت يكوت شاهداً على ألسنة النحويين أبداً =
ويهجموا بقوله :

فلو كان عبد الله مولى هجورته ولكن عبد الله مولى مواليا
الشعر والشعراء ٣٥ « بتحقيق احمد محمد شاكر وانظر حزانة الادب
البغدادي ٢١٩ - ٢١٧ » طبع السلبية ومراتب النحويين ص ١٢ .
فيستمر عبد الله في تلخينه ذاهباً إلى أنه ينبغي أن يقول: مولى مواليا ثم يخضع
الفرزدق لسلطان النحو فيتشوف إلى أن يصلح ابن أبي إسحاق ما في شعره من
خلل - الموضع ص ١٠٠ =

وَلَمَّا سَمِعَ قَوْلُ عَثَانَ الْبَتِيِّ الْفَصِيْحِ الرَّائِعِ الْمُكْبَرِ بِالْعَرَبِيِّ لِفَصَاحَتِهِ الَّذِي قَالَ فِيْ يُونَسَ : « مَا جَاءَنَا هُنَّ أَحَدُنَا رَوَاعِنَ الْكَلَامِ مَا جَاءَنَا عَنَّ الْبَتِيِّ » لَمَّا سَمِعَ قَوْلَهُ : كُورَهَاءَ مَشْنَىٰ لِيَهَا حَلِيبَهَا قَالَ : أَخْطَأَ عَرَبِيْكُمْ : إِنَّا هُوَ : مَشْنَوْهُ . » - إِنْبَاهُ الرَّوَاةِ ٣٤٤ / ٢ تَوْفِيَ الْبَتِيِّ سَنَةً ١٤٣ هـ

وَمِنْ قَبْلِهِ كَانَ يُونَسَ بْنَ حَبِيبَ يَؤَخْذُ رَوْبَةَ وَابَاهُ الْمَجَاجَ بِاسْتَقَانَاهَا عَلَىِ غَيْرِ الْقِيَاسِ عَنْهُ حَتَّىٰ خَاقَ بِهِ رَوْبَةُ وَقَالَ لَهُ : « عَلِيَّنَا أَنْ نَقُولُ وَعَلَيْكُمْ أَنْ تَعْرِبُوا . » هَذَا وَقَدْ أَرْتَقَ بِعِضِهِمُ الْأَمْرَ إِلَى تَلْعِينِ بَعْضِ فَحْولِ الْجَاهِلِيَّةِ كَمَا قَعَ لِعِيسَىٰ ابْنُ عَمْرٍ . فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ : أَسْمَاءُ النَّابِغَةِ بِقَوْلِهِ : « فِي أَنْيَابِهِ السَّمْ نَاقِعٌ » وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ « نَاقِعًاً » . وَعِيسَىٰ هَذَا مُعْرُوفٌ مِثْلُ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقِ بِأَنَّهُ كَانَ يَطْعَنُ عَلَىِ الْعَرَبِ وَيَخْطُىءُ الْمَشَاهِيرَ مِنْهُمْ » (إِنْبَاهُ الرَّوَاةِ ٣٧٥ / ٢) وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ وَبْنُ عَبْدِ الْعَلَاءِ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقِ هَذَا وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَابْنُ شَبَرَةِ يَلِعْنُونَ الْفَرْزَدِقَ وَالْكَمِيتَ وَذَا الرَّمَةِ وَأَخْرَاهُمْ - قَارِبُونَ آدَابَ الْعَرَبِ لِلْرَّافِعِيِّ ٣٦٨ / ١

وَيَقُولُ ابْنُ فَارِسَ : « مَا جَعَلَ اللَّهُ الشَّعْرَاءَ مَعْصُومِينَ بِوَقْنَ الْغَلَطِ وَالْخَطَا فَمَا صَحَّ فِي شِعْرِهِمْ فَمُقْبُلٌ ، وَأَمَّا أَبْتَهُ الْعَرَبِيَّةِ وَأَصْوَلُهُمْ فَهُوَ مَرْدُودٌ » كَوْلُهُ :

أَلْمَ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءَ تَنْمِي
وَقَوْلُهُ : لَمَّا جَفَا أَخْوَاهُ مَصْبَعَاً
وَقَوْلُهُ : قَفَا عَنْدَمَا تَعْرَفَانِ رَبِيعَ

فَكَلَهُ غَلَطٌ وَخَطَأٌ ١٤ - مجلَّةُ الْمُجَمِّعِ الْعَلَمِيِّ الْعَرَبِيِّ ٣٢٧ / ١٤
وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَنْكِرُ أَنْ يَقُولَ (أَبْقَ وَأَرْعَدُ) وَلِنَّا الصَّوَابَ (بِوقْتِ
السَّهَاءِ وَرَعْدَتْ) فَلَمَّا أَنْشَدَ قَوْلَ ذِي الرَّمَةِ :

إِذَا خَشِبَتْ مِنْهُ الْصَّرِيْحَةُ أَبْرَقَتْ لَهُ بَرْقَةٌ مِنْ خَلْبٍ غَيْرِ مَاطِرٍ
أَنْكَرَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ يَرَى ذِي الرَّمَةِ حَجَةً ، فَلَمَّا أَنْشَدَهُ بَيْتَ الْكَمِيتِ :
أَبْقَ وَأَرْعَدَ يَأْيِيزِيدَ فَمَا وَعَدْكَ لِي بِضَائِرٍ
قَالَ : « الْكَمِيتُ جَرْمَقَانِيٌّ » !! - لِسَانُ الْعَرَبِ : مَادَةُ (بَرْقٍ)

(٥)

بعض فواعدهم في الاستعمال^(١)

١ - المسموع إما مطرد وإما شاذ . والأطراد والشذوذ

أربعة أضرب :

١ - مطرد في القياس والاستعمال معاً ، كرفع الفاعل ونصب

المفعول . وهذا أقوى مراتب الكلام .

٢ - مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من يذر

ويدع^(٢) . وقولهم (مكان بمقابل) هذا هو القياس ، والأكثر في السباع

(باقل) ، وكذا بجيء منصوب عسى اسمًا صريحاً مثل (عسى زيد
قامها) غير أن الأكثر بجيئه فعلاً :

٣ - مطرد في الاستعمال شاذ في القياس ، نحو قولهم : (استحوذ

استنون ، استصوب) والقياس الإعلال (استحاذ ..).

٤ - شاذ في القياس وفي الاستعمال معاً كقولهم : ثوب مصرون ،

وفرس مقوود^(٣) .

(١) مقتبسة بتصرف من كتاب « الأفتراح للسيوطى » ، ص ٢٤ - ٤١

(٢) علمت ما في هذا الحكم من خطأ ص ٣٠

(٣) تتمة - قال ابن هشام :

اعلم انهم يستعملون « غالباً » ، وكثيراً ، ونادراً وقليلاً ، ومطرياً ، فالمطرد

لا يتختلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتختلف ، والكثير دونه ، والقليل

دونه ، والنادر أقل من القليل . فالعشرون بالنسبة إلى « غالباً » والخمسة

عشر بالنسبة إليها كثير لا غالباً ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر .

٢ - لا تشرط العدالة في العربي المروي عنه وإنما تشترط
في الراوي .

٣ - يقبل ما ينفرد به الفصيح لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة
باد المتكلمون بها .

٤ - اللغات على اختلافها حجة كلها . ألا ترى أن لغة الحجازيين
في إعمال (ما) ، ولغة التميميين في تركه كل منها يقبله القياس ؟ ،
فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ^(١) .

٥ - في تداخل اللغات :

إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً كقوله :
وأشرب الماء ما ينحو عطش إلا لأن عيونه سال ^(٢) واديه
فقال (نحوه) بالإشباع و(عيونه) بالإسكان ... اعتبرتا معاً، لأن
العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها
ويجوز أن تكون لغته إحداها، ثم انه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى ..
قال الأصمعي : اختلف رجلان في (الصغر) فقال أحدهما بالصاد وقال
الآخر بالسين، فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكى ما هما فيه، فقال: «لا
أقول كما قلت، إنما هو الزقر»، وعلى هذا يتخرج جميع ما ورد من التداخل

(١) قلت : أورد ابن فارس في كتابه «الصحابي» طائفة من هذه اللغات
ثم قال: «... وكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها ... وهي وإن كانت
لقوم دون قوم ، فإنها لما انتشرت تعاررها كل ...» - الصاحبي ص ٢٢

(٢) كذا ، والذى في لسان العرب مادة «ها» : «سيل واديه» واملها الصواب

نحو لغة (قلي يقل) أخذ ماضيها من لغة (قلي يقل) ومضارعها من لغة (قلي يقل) ومثلها (سلى يسلى) .

٦ — إذا دخل دليل الاحتمال سقط به الاستدلال .

رد أبو حيان بهذه القاعدة على ابن مالك كثيراً في مسائل استدل بها ، منها استدلاله على قصر (الأخ) بقوله :

أخاك الذي إن تدعه لممة يحبك بما تبغى ويكفيك من يبغى
فإنه يحتمل أن يكون منصوباً باضمار فعل (الزم) . وبذا لا يصح
الاستدلال بالبيت على قصر (الأخ) .

٧ — كثيراً ما تروى الآيات على وجه مختلفة ، ويكون الشاهد

في بعض دون بعض :

روي قول الشاعر : ولا أرض أبقل إبقاء لها
على وجه ثان : ولا أرض أبقلت إبقاء لها
بالتذكرة ، وبالتأنيث مع نقل حر كة الهمزة إلى التاء مرة أخرى ،
فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكرة ، صح الاستشهاد به
على الجواز من غير الضرورة ؛ وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم
شعر بعض ، وكل يتكلم على سجنته التي فطر عليها . ومن هنا تكثر
الروايات في بعض الآيات .

٨ — لا يحتاج في اللغة العربية بكلام المولدين والمحدثين ، فإن
هرمة (— ١٥٠) آخر الإسلاميين المحتاج بأقوالهم ، وبشار (— ١٦٧)

رأس المحدثين غير المحتاج بكلامهم^(١).

٩ - لا يجوز الاحتجاج بـ شعرٍ ولا نثرٍ لا يعرف قائله إلا إذا رواه عربيٌ من يحتاج بكلامه^(٢)، مخافةً أن يكون مولد أو ملن لا يوْقِع بفصاحته ، فمثلاً أجاز الكوفيون :

١ - إظهار (أن) بعد (كَيْ) مستشهدين بقول الشاعر :

أردت لكيماً أن تطير بقربتي فتركتها شناً بيدهاء بلقع

٢ - وأجازوا دخول اللام في خبر لكن واحتجو بقول الشاعر :

ولكتني من حبها لعميد

وكل الرأيين لا يثبت لأن البيت الأول مجهول القائل فلا يحتاج به ، والشطر الثاني لا يعرف قائله ولا شطره الأول ، وما بني عليهما غير

صحيح^(٣) .

هذا خلاصة ما أتي به السيوطي من قواعد في الاحتجاج ، بعضه موضع نظر اليوم وبعضه سليم لاختلاف فيه :

(١) سبق هذا ص ١٩

(٢) انظر القياس في اللغة العربية للسيد محمد الخضر حسين ص ٣٨

(٣) وابن هشام لا يسلم دائمًا باسقاط الاحتجاج بالجهول وهذه حججته :

« ولو صع ذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإن فيه الف
بيت عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين » ا.ه. قلت : ول يكن ذلك ، وماذ
فيه ؟ والمنبع الحق يقتضي هذا الاسقاط .

فاما الذي هو موضع نظر اليوم فكالقاعدة الثالثة والسبعين، لقد كان الأقدمون يسجلون كل ما يسمون حينئذ ولو لغية رديئة او لهجة ضعيفة، فكثرت الوجوه في المسألة الواحدة دون تبییز بين ما عليه اکثر العرب وما انفرد به بعضهم . والمدف اليوم التنظيم والتلذیب والأخذ بالوجه الواحد الا صع فلا يستعمل غيره إلا في الضرورات ، وخيراً ان يحفظ في المطولات لفائدة العلية النظرية دون استعمال . فلئن كان هدفهم قدیماً الاستكثار من المعلومات والتباہي ، فإن هدفنا اليوم تعمیم اللغة الفصحی وتيسیرها في نظام منسق يخفف ما قد يكون عالقاً بقواعدها من تطويل وتقریب وشذوذ على فلته .

وأما الذي يجب ان يبقى منها حکماً في امتحان كل قاعدة فإسقاط الاحتجاج بما يتطرق اليه الاحتلال ، وما تأخر زمان صاحبه عن زمن الاحتجاج ، وبجهول القائل . ونرى اضافة القواعد الآتية :

١ - لا يحتاج للقاعدة بكلام له روایتان متساویتان في القوة ، احداهما تؤیدها والاخرى لا علاقه لها بها ، لاحتمال ان تكون الثانية هي التي قالها المتكلم كالشاهد المتقدم في القاعدة (٧) ، وكالجرب (العل) اعتقاداً على احدى روایتين في يیت كعب بن سعد الغنوی :

فقلت ادع اخري وارفع الصوت جهراً لعل أبي المغوار منك قریب^(١)
والرواية الثانية : (لعل أبي المغوار) بالجر ، فترفض لاستدعاها إنشاء حکم جديد للأدلة (لعل) هو الجر ، ولأن الاصل هو أولى بالاتباع وهو النصب بها .

وكذلك نرفض رواية المثل المشهور (مکرء اخواك لابطل) ونقطع ان الاصل « مکرء اخواك لابطل » حسب القاعدة المطردة ؛ وهي الروایة التي أثبتنا وحدتها الميداني صاحب مجمع الامثال .

(١) انظر مفہی الیب ، مادة (لعل) ونرج شواهد المفہی للسيوطی من ٢٣٦

٢ - لا يبني على شاهد قبل تحريره والتوثق من ضبطه ، إذ كثيراً ما ترد الشواهد في كتب النحاة محرقة ويكون موضع التحرير هو موضع الاستشهاد على القاعدة ، ولو حرر الشاهد ما كان للقاعدة مؤيد ، واليكم بعض الامثلة :

أ - زعم بعض النحاة جواز الجمع بين « كي » و « أن » واستشهد بالشاهد المجهول القائل الذي مر آخر القاعدة التاسعة ، وبقول جميل الذي رووه بهذا النص :

فقالت : أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما ان تفر وتخدعاً وبالوجوع الى الديوان نجد النص : لسانك هذا كي تفر وتخدعاً وبهذا انهار القاعدة من أساسها إذ لا شاهد معروفاً يؤيدها .

ب - قالوا : ان نون التوكيد الخفيفة قد تمحض ويبقى آخر الفعل مفتوحاً دليلاً عليها واستشهدوا بقول الأضبط بن قريع الذي رووه :

لاتهين الفقير علّك أن تر كع يوماً والدهر قد رفعه

وهذه الرواية محرقة فالبيت من قصيدة التي مطلعها :

لكل هم من المهموم سعة والمسى والصبح لا فلاخ معه

من البحر المنسرح ، وروايتهم له جعلته من البحر الخفيف ، وصححة البيت :

لاتخرون الفقر علّك أن توّكع يوماً والدهر قد رفعه

وبهذا تبقى قاعدتهم مفتقرة الى شاهد قوي .

ج - سلم صاحب مغنى الليب لذين زعموا جواز حذف الفعل المنصوب بـ (كي) مع بقائه بقوله : « نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ فاضرة » : [فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً] أي (كيما يسجد) ، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه .

وكل ما في الامر هو ما ذكره ابن حجر بقوله : « الثابت في نسخ البخاري

التصريح بـ (يسجد) ، فلعل ابن هشام وقعت له نسخة بمذف [يسجد] ،^{١١١} قلت : لو تحرى ابن هشام لفظ الحديث في غير نسخة لم يتوجه ماتوهم ، وإذا لاصحة لهذا الحكم : اجتماع (كي) و (أن) على فعل واحد^٢ .

٣— لا يكتفى بالكلام الابتر اذ كثيراً ما يكون داعية الخطأ في المبني والمعنى، فيجب الرجوع الى الشاهد في ديوان صاحبه ان كان شعراً، وفي مصادره المحققة الأولى ان كان ثرأ لمعرفة ما قبله وما بعده؛
واليك المثال :

هناك شواهد شعرية قليلة فيها لغة « أكلوني البراغيث » اضطر فيها الشاعر الى مطابقة الفعل المتقدم للفاعل المتأخر في الثنوية والجمع ، وقد أراد نحاة أن يخرجوا هذه اللغة التي نسبت الى بعض طيء وبعض أزيد شنوة، فأتبعوا أنفسهم في غير طائل ، لأن هذه الروايات ان صحت فهي شاذة ولغتها رديئة لا يجتمع بها ولم ينطلي من نبزها بلغة « أكلوني البراغيث »
لكن بعضاً من فضلاء النحاة الأقدمين توهموا فظوا آية « وأسروا النجوى »
وحدث « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنار » من هذه اللغة، وكان الذي أوقعهم في الضلالة اكتفاء بهم بجملة من آية وجملة من حديث ، أما الآية

(١) جعل ابن هشام هذا من الضرورة - انظر مغني البيب مادة (كي) .

(٢) هذا وهناك رواية النحاة الكوفيين لبيت جرير شاهداً على النصب بتزع الخافض كالشمس شهرة :

غرون الدبار ولم تعرجا
كلامكم على اذا حرام
وهي رواية خاطئة كان يجب ان ينبهوا الى خطئها اختلاف الزمن الذي السد المعن
(ترون) و (لم تعيروا) والذي قال جرير : « مررت بالدار ولم تعيروا ». أما القاعدة
فصحيحة ولها شواهد غير هذا ، واما الاحتياج ف fasad لتعريف الرواية - انظر ديوان جرير
وشرح شواهد المغني للسيوطى ص ١٠٧

فليها أول : « اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون . لاهية قلوبهم وأمروا بالنجوى ، الذين ظلموا : هل هذا إلا بشر مثلكم » فـ (الذين) ليست فاعلاً (أمرها) والواو في (أمرها) لاتعود إلى (الذين) كما توهموا ، بل إلى (الناس) الواردة في أول الكلام ؛ أما (الذين) فهي فاعل لـ (قال) المحرفة ، كما يرد كثيراً في القرآن الكريم بإثبات المقول وحذف فعل القول ، وليس هنا مكان لإبراد الشواهد الكثيرة على هذا الأسلوب القرآني المعروف .

وأما الحديث فزعموا أن واو (يتعاقبون) تعود إلى (ملائكة) التي بعدها ، وليس ذلك ب صحيح . فالحديث أول ذكر في موطن مالك وغيره وفيه مرجع الواو وهذا نصه : « إن الله ملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » .

وإذاً لا شاهد على هذه اللغة غير الضرورات الشعرية .

٤ - ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يتوقف على السعة والاختيار ، فإن اطمأنت النفس إلى بناء القواعد على الصف الثاني ففي جعل الضرورات الشعرية قانوناً عاماً للكلام نظمه ونثره الخطأ كل الخطأ .

والبik بعض الشواهد التي تروى في كتب النحو وهي فطرة من بحر :

- ١ - ألم يأتيك والأنباء تنسى بالاقت لبونبني زياد - قيس بن زهير العبسي
- ٢ - لن يخرب الآن من رجالك من حرك من دون بابك الحلقة - أغراي ؟
- ٣ - لكنني حينما بشي الموى بصرى من حينما سلكتوا أدنى فأنا نظور
- ٤ - وما كان حصن ولا حبس يفوقان مرداس في جمع - العباس بن مرداش
- ٥ - طلب الأزرق بالكتائب إذ هوت بشيء - غالفة الثغور غدور - الأخطل

فزمو اعتماداً على الشاهد الاول أن العرب قد ترفع الفعل بعد (لم) « وأن (لن) قد تجزم المضارع اعتماداً على الشاهد الثاني ، وأنه يجوز أن تشبع (فانظر) بتوبيخ او من الضمة اعتماداً على الشاهد الثالث ، وأنه يجوز منع المنوئ من الصرف إذا كان علمأً^(١١) بناء على الشاهد الرابع والخامس الخ . . الى شواهد كثيرة أجلات فيها الضرورة الشاعر الى خلل في نظم تراكيبه . فهذا كل خطأ ارتكب ضرورة حين كان الشعر يرتجل فلا يجوز بناء حكم عليه البتة ، بل ان مثل هذه الضرورات القبيحة غير مألوفة اليوم بوجه من الوجوه لأن الشعر لا يرتجل في زماننا هكذا .

(ג)

٦٢

الآن ، وبعد ما تقدم كله ، نستطيع ان نحمل الرأي في صنيع النهاة
المقدمين حول الاحتجاج في النظرات الآتية :

١ - لم يصدروا في تنسيق شواهدهم عن خطة محكمة شاملة ،
فأنـت تجـد في الـبـحـث مـن بـحـوـثـهـم قـوـاعـدـعـدة ، هـذـه تـسـتـنـدـ إـلـى كـلـامـ
رـجـلـ مـنـ قـبـيـلـةـ اـسـدـ ، وـتـلـكـ إـلـى كـلـامـ رـجـلـ مـنـ تـمـيمـ ، وـالـثـالـثـةـ إـلـى كـلـمـةـ
لـقـزـشـيـ . وـتـجـدـ عـلـى القـاـعـدـةـ تـفـريـعاـ دـعـاـ إـلـيـهـ يـتـ لـشـاعـرـ جـاهـلـيـ ،
وـاسـتـثنـاءـ مـبـيـنـاـ عـلـى شـاهـدـ وـاحـدـ اـضـطـرـ فـيـهـ الشـاعـرـ إـلـىـ انـ يـرـكبـ
الـوـعـرـ حـتـىـ يـسـتـقـيمـ لـهـ وزـنـ الـبـيـتـ . وـلـعـلـ عـذـرـهـمـ فـيـ ذـلـكـ اـنـ لـيـسـ

(١) مذهب المرحوم ابراهيم مصطفى في كتابه احياء النحو من ١٦٩، ١٧٩.

لديهم نصوص مصنفة على القبائل ، فلم يعن الرواة ولا المؤلفون
 الاولون بأن يذكروا كلام كل قبيلة في نسق ، حتى يأتي النحوي
 فيستبط قواعد كل لهجة على حدة خطوةً اولى ، ثم يبحث عن
 الأشيع في لهجات القبائل فيقصد عليه قواعده . ويصدق عليهم في ذلك
 تماماً ما يأخذه الأستاذ احمد امين على واضعي المعاجم الذين حشروا
 اللغات واللغيات واللهجات والتصحيفات والضرورات معاً فتضخت
 معاجهم تضخماً زائداً « وكانت الأولى ان تستبعد اللهجات ويتحقق
 التصحيف وتترك اللهجات ^(١) » ، واذا لا اختصرنا حيزاً كبيراً من
 معاجمنا . ولرمتنا بكثير من البلبلة والفوضى والاضطراب يعانيه متصفح
 هذه المعاجم ، الذي كثيراً ما يحار بين الأقوال والروايات المتضاربة :
 أية يأخذ وأية يدع ؟

وهذا نفسه فعله النحاة ، فلو سئلنا : على لغة اية قبيلة ينطبق نحوك
 الذي تدرسوه اليوم؟ ما أستطيعنا تسمية القبيلة باطمئنان ، بل تكون
 اقرب الى دقة اذا أجبنا أنه أسس على خليط لا نظام له مما روي على انه
 تكلمت به العرب .

(١) انظر ضعى الاسلام ٣٩/١ . فكثيراً ما تغير اللهجات فتضيع حرفاً مكان حرف
 فـ « عنا و عاث » و « الشانع والشاعي » وما اليها خلاف لهجات فحسب ، لكن المدونين
 جلوا مواد مستقلة فزادوا في حجم موسوعاتهم زيادة غير قليلة ، والمادة في الاصل واحدة .

وعلى أن الخليل بن احمد رحمه الله وضع بما أوتي من ذهن رياضي علمي منظم خطة قريبة ، وأخذ نفسه — فيما نظن — بها ، ان الذين أتوا بعده انحرفو اكثيراً عن المنهج وحشروا في بحوثهم ما قرب وما بعد ، وما صحي ولم يصح ، إرادة المكاثرة والماخورة في العلم :

قال رجل للخليل : « أخبرني عما وضعت مما سميته عربية : أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ » ، فقال « لا » ، فقال : « كيف تصنع فيها خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ » ، فقال : « أحمل على الأكثروأسأمي ما خالفي لغات ، » ^(١) .

فأنت ترى أن إمام البصريين خط للنحو خطة هي أشبه بالتشذيب منها بالتنظيم ، فقد أهدرَ كثيراً مما يتكلم به العرب لتسلم له قواعد غالبية بقدر الامكان .

وعلى قصور هذه الخطة فقد كان الخير في اتباعها وتعاهدها بالإحكام مع الزمن ، فنهج قريب يتبع بأمانة وإصلاح خير من لا نهج ، وهذا ما لم يكن مع الاسف الشديد .

٢ - لم يدرسوا الرواية وأحوالهم ومن منهم الثقة الضابط ومن منهم الوضاع والمخلط ، فلم نعرف عن طبقات رواة اللغة ما عرفنا عن طبقات المحدثين ، ولا حظي فن الرواية اللغوية بعض ما حظي به فن

(١) انظر ضمیم الاسلام ٢٥٩/٢

رواية الحديث ، ومع أن بعضهم حاول تقليد المحدثين في الجرح والتعديل فكان ينص في ترجمة الخليل وأبي عمرو بن العلاء مثلاً على أماتها وينص في ترجمة قطرب بما يشعر بکذبه ، ويشير إلى تزييد الاصبعي .. إن صنعهم أشبه بتقليد ابتدائي لا علمية فيه .

٣ - لم يتحققوا النصوص التي بنوا عليها لا سندأ ولا منتأ ، أما السند فكثيراً ما تجد الشاهد في كتبهم منسوباً إلى غير قاتله ، وأما المتن فكثيراً ما تجده مروياً عندهم على غير الصحيح ويبنون قاعدهم على موضع الخطأ منه^(١) . وكان عليهم أن يتقصوا الروايات المختلفة ويتحققوا متحررين صحيحها من زائفها ، وإذاً يستطيعون الاطمئنان إلى ما يبنون عليها من قواعد .

١٦) واليكم أمثلة على ذلك :

١ - عرفت أنهم استشهدوا بهذه البيتين :

أردت لكبها أن نظير بقربني فتركتها شنا بيدهاء بلقع ،
فقالت أكل الناس أصبحت مانحأ لسانك كبها أن تغر وتخدعا
على جواز ورود «أن» بعد «كي» في الشعر ، وقالوا في البيت الأول «كي» ،
أما تعلييلية مؤكدة للام ، وأما مصدرية مؤكدة بـ «أن» ويرى الأخفش
أن «كي» حرف جر وأن الناصب للفعل كلمة «أن» أما ظاهرة كـ في البيت
الثاني وأما مضمرة .

اما البيت الاول فلا يعرف قائله كما تقدم ، ولذا لا يصح الاحتجاج به ، وأما
البيت الثاني فهو ايته خطأ ، وقد رأه السيوطي نفسه في ديوان جميل ليس فيه جمع -

ويرحم الله ابن سلام إذ قال «وَجَدْنَا رِوَاةَ الْعِلْمِ يُغْلِطُونَ فِي الشِّعْرِ،

- «أن» و «كي» ورواية الديوان: لسانك هذا كي تفر وتخدعا
واذا لا أصل لما ذكروا من جواز وضوره وتخريج . فلا تجتمع . «أن»
و «كي» في نص صحيح .

انظر معاً : مغني الليب لابن هشام . مادة (كي) ، و (أوضاع المسالك)
للمؤلف نفسه : باب نصب المضارع ، وشرح شواهد المغني السيوطي : (شواهد كي)
ص ١٧٣ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٤٧ (مطبعة الاستفادة بالقاهرة)
٢ - قال سيبويه : « وما جاء من الشعر في الاجراء على المرض (أي مراعاة
المحل لا اللفظ في الاغراب) قول عقيبة الاسدي :

« معاويي اتنا بشر فأسبح فلنسا بالجبل ولا الحديدة
أدبروها بني حرب عليكم ولاترمواها الغرض بعيدا » - الكتاب ١/٣٤
وأبيات عقيبة هذا مشهورة ، كلها مجرور الآخر ومنها :
أكلتم أرضنا فجردنوها فهل من قائم أو من حصيد
واذا لا شاهد فيها على ما أوردته سيبويه . وقد حاول بعضهم الاعتذار عن
سيبوه بأن مقطوعة أخرى فيها هذا البيت ، منصوبة الآخر ومنها البيت الثاني لشاعر آخر
هو ابن الزبير الاسدي ، ولا عذر بعض تصريح سيبويه بأن شاعر عقيبة الاسدي .
انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/٤٥ (تحقيق احمد محمد شاكر) وخزانة
الادب للبغدادي ٢٢٥/٢ (طبعة السلفية) .

٣ - استشهدوا على لغة (أ كلوني البراغيث) بالحديث الصحيح :
« يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهر ... »
واكثر ابن مالك من الاستشهاد به حتى صار يسمى هذه اللغة (لغة يتعاقبون)
 ولو تحرروا الشاهد لعلموا أنه مختصر من الحديث مطول رواه البزار أوله :
« ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل وملائكة بالنهر ... » =

ولا يضبط الشعر إلا أهله^(١).

٤ - تفريطهم بقسم كبير من اللغة حين أهملوا الاحتجاج ببعض القراءات التي قرئ بها القرآن الكريم، وأهملوا الاحتجاج بالحديث النبوى وفي ذلك إهدار لجزء غير سير من أبلغ الكلام العربى واعلاه. بل لقد أخطأوا حين تهاونوا بكتب الامام الشافعى ومن في طبقته من الفصحاء الذين نشروا في بيته سلسلة ولم يتطرق الفساد إلى لغتهم، وهذه إضاعة أسف لها حتى علماء المشرقيات من الأجانب ، والحق كل الحق معهم ، فقد ذهبوا إلى أن « بتدوين مثل الشافعى علوم الشرعية إغناءً للغة العربية بواسائل التأدية ، أكثر مما أغناها به كثير من الشعراء . وهذه الناحية - مع الأسف - أهملها علماء الشرق إهالاً تاماً واشتغلوا بشوأده لشعراء مجهولين . فكان هذا الاستغلال عبئاً إذا قيس بذلك الإهمال »^(٢).

= واذا لا شاهد فيه وبقيت (لغة البراغيث) محتاجة إلى شاهد صحيح .

- انظر الاقتراح للسيوطى ص ٢٢

(١) طبقات الشعراء ص ٥٠

(٢) (التطور النحوي) لبرجستر اسر (أملاه في كلية الآداب بالجامعة المصرية) ص ١٣٨ . هذا وقد عرف الاقدمون للشافعى قوة سلبيته وعلو كعبه في اللغة حتى وصفه عالم من أهل زمانه هو عبد الملك بن هشام صاحب السيرة (- ٢١٣) فقال « جالست الشافعى زماناً فما سمعته تكلم بكلمة الا (اذا) اعتبرها المعتبر لا يجد كلمة في العربية أحسن منها » و « كان قوم من أهل العربية

وَمَا تَقْدِمْ تَعْلُمْ أَنْ الصُّورَةَ الَّتِي تَمْثِيلْ فِي ذَهَنْ مِنْ يَعْالِجُ النَّحْوَ وَالْلُّغَةَ
 فِي كُتُبِها الْقَدِيمَةِ غَيْرَ صَحِيحَةِ التَّعْبِيرِ وَلَا صَادِقَةِ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ الْلُّغَةُ
 الْعَرَبِيَّةُ شِعْرًا وَنَثَرًا ، وَسَتَسْلَمُ إِلَى حَدٍ بَعِيدٍ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ اسْرَائِيلُ
 وَلِفَنْسُونَ مِنْ أَنْ حَالَةَ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ ظَهُورِ الْإِسْلَامِ يَجِبُ أَنْ تَبْحَثُ
 فِي الْقُرْآنِ أَوْ لَا . ثُمَّ فِي الْأَحَادِيثِ ثَانِيًّا ، ثُمَّ فِي الْأَمْثَالِ ثَالِثًا . . . ثُمَّ
 فِي الشِّعْرِ الْجَاهِلِيِّ عَلَى تَحْفِظٍ ،^(١)

أَنْ مَا مَرَّ بِكَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ حَتَّى إِلَآنِ عَنْ نَفْسِ فِي النَّظَامِ
 وَالْتَّحْرِيَّ فِي مَرْوِيَاتِ الْلَّغَوِيْنِ وَالنَّحَاءِ ، يَجْعَلُكَ تَسْلِمُ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا
 الْعَالَمُ دُونَ تَرْدُدٍ .

=يختلفون إلى مجلس الشافعي معنا ويجلسون فاحبة، فقلت لرجل من رؤسائهم :
 « انكم لا تتعاطون العلم فلم تختلفون معنا ؟ قالوا : « نسمع لغة الشافعي » .
 وتصحيف الاصحيف عليه شعر المذلين مشهور عند الادباء ، وبحق قال ابن هشام
 المذكور : « لغة الشافعي يحتاج بها » ، انظر ارشاد الاربيب ٢٩٩ / ١٧ .

(١) انظر تاريخ اللغات السامية لاسرائيل ولفنسون ص ٢١٣ - ٢١٧ (مطبعة
 لجنة التأليف والترجمة والنشر) .

القِيَاس